الأمان والتنمية : المفهوم والمدلول والتأثير – دراسة حالة الجزائر –

الدكتـور نور الصباح عكنوش
أستاذ محاضر "أ"
الدكتـــور نور الدين حتحوت
أستاذ محاضر "أ"
كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق
جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)
aknouchenouressabah@gmail.com
nour_hathout@yahoo.fr

الملخص:

تهدف الدراسة لإستبصار مفهوم هام في تحليل مضامين برامج التنمية وهو الأمان، وما يمكن أن يحققه في الواقع بالنظر للتحديات النفسية والإجتماعية والإقتصادية التي تواجه الدول النامية في تلبية حاجيات المجتمع من جهة وتواجه المجتمع في سعيه لتحقيق توازن بين ماهو متاح من إمكانيات وما يسعى لبلوغه من أهداف في العيش والإستقرار والأمان من جهة ثانية، وبين المتاح والممكن تتبلور سياسات وقرارات تحاول إدارة الأزمة إنتاج حلول تحقق الرضا العام بالقدر الكافي.

الكلمات المفتاحية: أمان، تنمية، سياسات، قرار، الإصلاح، المستقبل

Résume :

Cet étude vise a élaborer un débat laborieux autour d un terme très important dans l analyse des programmes du développement vis-à-vis des défis psychologiques et sociologiques et économiques que fait face les pays en voie de développement pour répondre aux besoins des populations et réaliser la paix et de la prospérité a travers des politiques et des décisions stratégiques.

أ – الإطار العام للدراسة:

إن التوازن بين المؤشرات الاقتصادية والمعطيات الاجتماعية أضحت من أصعب التوازنات المستقبلية التي تواجه النظم والحكومات المسؤولة على برامج التنمية، فبهذا التوازن فقط تضمن تلك الأقطار ديمومة التنمية ويتم الرخاء والاستقرار، فالبناء الاقتصادي السريع على حساب الجانب الإجتماعي يبقى هشا وغير سليم بما ينذر بتجدد المخاوف الشعبية وسيادة نمط الاستقرار النفسي لدى الجماهير في ظل ضعف قدرات

الحكومات على التأثير في القرار الإقتصادي وانعكاسات ذلك على الإستقرار المجتمعي، بل والوظيفي والأدائي للأفراد في حال استمرار شعور هؤلاء بالخوف وانعدام الأمان، زادت من حدتها ظواهر جديدة تحمل معها من التبعات والمشاكل ما يكفي لزعزعة ثقة الأفراد في أداء حكوماتهم وسيطرتهم وتحكمهم في الإمكانات المتوفرة وتسيطرهم لأهداف عقلانية ممنهجة، فقد عمّقت العولمة بتجلياتها الإقتصادية وإدارتها للشؤون العالمية متخطية بذلك القرارات السيادية للحكومات من شعور الأفراد بالخوف وعدم الإستقرار بانعكاساتها المجتمعية، هذه الأخيرة تساهم بدورها في تعميق ذلك الشعور الفردي والمجتمعي بانعدام الأمان حتى وإن تحقق الأمن النسبي في بعض الحالات، ذلك أن التحكم في الاقتصاد وفي الإفرازات الإجتماعية وإن انبنى على خيارات وطنية فإنه يبقى بحكم العولمة شأن المجتمع الدولي ككل، إذ أن المنافسة الجارية تمنع الدول أيا كانت من اتباع قواعد خاصة بها.

من كل ذلك يتبلور السؤال المركزي التالي:

كيف يمكن تحقيق مفهوم الأمان الإقتصادي في الواقع العام الجزائري بالنظر لتحديات الأزمة الراهنة وإنعكاساتها على الإستقرار النفسي للأفراد؟

1- مصطلح الدراسة:

عند الحديث عن مفهوم الأمان فنحن بصدد توظيف مصطلح للاشارة إلى مدلولات قد لا تستوعبها مرادفات له في أي لغة آخرى، فالقاموس الفرنسي أو الإنجليزي يشرح الأمن بالمؤشرات نفسها والتي تخص الأمان باعتباره مجموعة الإجراءات والتي تدفع المخاطر عن الافراد، إلا أن المصطلح في اللغة العربية يحمل دلالات ومضامين تتجاوز مجرد ذرء المخاطر إذ يمتد مضمونه إلى الاحساس العام بالطمأنينة وعدم وجود مخاطر أيا كان مصدرها، وبذلك يمتد مضمون المصطلح للدلالات النفسية.

إنطلاقا من هذا يعتبر مفهوم الأمان في التنمية أشمل من مفهوم الأمن في حد ذاته، كونه يشتمل على عدة مستويات للتحليل منها النفسية بالاضافة للمستويات المجتمعية المتداخلة والمرتبطة بالرزق والمعيشة من خلال العمل على معالجة وضعيات الفقر وأوضاع الفئات الهشة (الأشخاص المعوقين والعائلات المعوزة والعناية بالأجور الدنيا...) وإحكام سياسة التوزيع لتنتفع كل الفئات الإجتماعية وتمكين الشرائح الضعيفة من الإندماج في العمل التنموي مع مزيد من إشراك القوى الحية في البلاد في الأعمال التنموية وذلك

بالتوازي مع دعم التغطية الإجتماعية والتي تؤثر على التنمية[1]، فإذا كان الأمن يقف عند حد مطالب الفرد الأساسية لتحقيق سيرورة حياته الطبيعية داخلية كانت أم خارجية من الأخطار المرتقبة، فإن الأمان يتجاوزه لكيفية تحرير الفرد من خوفه الدائم من الحاجة ومن عدم الاستقرار.

نجد مثلا في ذلك قوله تعالى في محكم تنزيله:" أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"[2] فيه إنعكاس لهذه الحقيقة، وهنا نجد ذكره عز وجل لمفهوم الأمان في آمنهم وليس أمّنهم بمعنى الأمن وربط الجوع بالخوف وهو المعطى الذي لا يُؤخذ بعين الإعتبار في العديد من جوانب السياسة التنموية الوطنية لعدم وجود دراسات علمية لتحليل مدى توافق الخطط والبرامج مع شعور الطمأنينة تجاه هذه المدخلات من طرف الرأي العام من حيث مدى تقبلها معنويا ومدى إنعكاسها على صحته النفسية وبالتالي على أداءه وعلى جودة عمله وعلى التنمية بصفة عامة فتكون النتائج سلبية في الواقع الإقتصادي والتنموي الشامل.

فالتمعن في قضايا رفع اسعار المواد الأساسية كالخبز بشكل مفاجئ إلى 15 دينار في بعض الولايات كيف أحدث إمتعاضا من طرف المواطن والذي كشف عن مدى تأثره بعدم إستقرار المؤشرات الاقتصادية وغياب الإتصال معه في العديد من القرارات التي تمس الحالة الإجتماعية لكثير من المواطنين، هذه القطاعات غير المستقرة والمتغيرة باستمرار بحيث لا يمكنه التخطيط للإنفاق والتنبوء لمستقبل مدخوله وتوزيعه حسابيا على مدار الشهر بشكل سليم وبالتالي تنظيم قدرته الشرائية بشكل منهجي وينتج لديه حالة خوف وقلق وعدم ثقة في البيئة بصفة عامة، وفي ذلك يقول "ماكنمارا" أن التنمية تتطلب حدا أدنى من النظام والاستقرار وإذا لم توجد تنمية أو حدا أدنى منها فإن الطبيعة الانسانية لا يمكن أن تستمر إلى مالا نهاية خاضعة لليأس والإحباط[3].

2- الأمان: إشكالية المفهوم:

إن المواطن يتأثر بطبيعة الخطاب الرسمي في محتواه من الكلمات والأرقام التي ترتبط بحياته اليومية ومعاشه ورزقه ولهذا يبني سلوكه على أساس ما يسوق له من

---

[1] – محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، ط 1، الرياض: المملكة العربية السعودية، 2011، ص 174.

[2] – سورة قريش، القرآن الكريم.

[3] – عبد الحق الصنايبي، "التنمية والأمن والديمقراطية مفاتيح بيئة مستقرة"، على الرابط:
http:// m.hespress.com

برامج وخطط وسياسات عامة، في شكل "علاج بالصدمة " أو "برنامج بالمفاجأة " أو غيرها من الحلول والإستراتيجيات التي تسعى من خلالها الحكومات عمليا لحل المشاكل المختلفة، لكن هذه المخرجات لا تحوز على رضى الرأي العام لأنه لا يجد نفسه داخلها ولا تعبر عن واقعه وتجعله تحت ضغط حقيقي وبالتالي لا تحقق له الآمان الإقتصادي سيكولوجيا وسوسيولوجيا، فتعتريها صعوبات جمة للنجاح.

إن المواطن كونه زبون ومستهلك يشعر بالخوف من الاقتصاد الوطني وعدم الثقة فيه أو في مؤسساته الرسمية ولهذا يبدي ميله باستمرار للاقتصاد غير الرسمي رغم مخاطر ذلك، بحيث أضحى يتحسس الأمان الاجتماعي في النشاط غير المقنن بصورة أفضل من حيث توفير المال وربح الوقت وتحقيق رضا داخلي يشبع به حاجياته المادية والمعنوية المختلفة وكأن الاقتصاد غير الرسمي يوفر ملجأ من متغيرات السياسات الاقتصادية الرسمية المعقدة والضبابية والتي لا يفهمها، ولا يرتاح لها نفسيا فهي لا تؤمن له المستقبل بالصورة التي يريدها ومن هنا تبدو عقدة الاقتصاد الوطني في قضية الإنسان الذي يبقى بعيدا عن بؤرة النقاش عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد.

وهنا يجب تدعيم النقاش حول مفهوم الاقتصاد الإنساني الذي يأخذ بعين الاعتبار الإنسان كقيمة وكبعد في أي سياسة مالية أو هيكلية أو تنموية، وعندما نقول الإنسان كجماعة أو مجتمع وليس كفرد بما

يسمح بتحقيق إستقرار ورخاء شامل، رغم أن الأمر يبدو تحديا أكثر منه رؤية وذلك بالنظر لعدم

الاستثمار في الإنسان لعوامل سياسية وتاريخية معقدة والتركيز على البنية التحتية في التصنيع (على غرار تجربة الجزائر في السبعينيات من القرن الماضي مع نموذج المهندس الفرنسي دوبرنيس في الصناعات المصنعة) وهي محاكاة للتجربة الغربية في بناء الفرد وفق معايير تختلف عن ثقافتنا وأخلاقنا وواقعنا.

ب - أبعاد الدراسة:

1- مدلول الآمان:

إن الأمن معطى مادي يمكن قياسه بمؤشرات كعدد رجال الشرطة لعدد السكان ومعدل الجريمة في فترة ما، لكن الآمان هو أن تترك سيارتك مفتوحة وتذهب للتسوق أو تذهب للصلاة يوم الجمعة بحذاء جديد أو تترك إبنك الصغير يذهب للمدرسة وحده دون مرافقته وهو ما يمكن إسقاطه على الاقتصاد.

فالأمن الاقتصادي مثلا بحسب تعريف خبراء الأمم المتحدة أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من حياة مستقرة أو أن يملك ما يكفي من النقود ليلبي حاجياته، لكن الأمان الإقتصادي تأصيلا هو مدى تأمين هذه الحاجيات بشكل مستمر بسلاسة ويسر، لا بصعوبة وقلق وتوتر نتيجة الندرة أو الإحتكار أو الإشاعة، ففي أحيان كثيرة قد يمتلك الأفراد النقود لكنها لا توفر لهم الأمان، إذ لا تستطيع أيا كان أن يفعل بها شئ بسبب التضخم مثلا أو عدم وجود بيئة تجعل هذه الكتلة النقدية توفر لهم شروط الحياة الكريمة والخدمات الضرورية والتي من شأنها تخيف الأعباء الإجتماعية عن الأفراد مما يسهم في النهاية في زيادة كفاءتهم الإنتاجية وتحسين أدائهم الوظيفي، بالإضافة للكثير من المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية المرافقة للإنسان والتي تزيل عنه الضغوطات المختلفة وترافقه في حياته بالمعنى الإيجابي كفرد كائنا مرتاحا داخليا وسعيدا بماله بدل أن يكون قلقا به وحائرا لمصيره في دوامة الإستهلاك، هنا فقط تظهر القيمة المعنوية للنقود (بما توفره من أمان) أي أنها الإطمئنان للرزق والمعاش وللوظيفة في الغد والراحة والسكينة لما يحدث وما سيحدث على مستوى الأكل والملبس والإدخار والتوفير وليس القيمة المادية للنقود فقط (كمعطى من معطيات الأمن).

هذا الاخير والذي لا يأخذ بعين الإعتبار في السياسة الإقتصادية الوطنية لعدم وجود دراسات علمية لتحليل مدى توافق الخطط والبرامج مع شعور الطمأنينة تجاه هذه المدخلات من طرف الرأي العام من حيث مدى تقبلها معنويا ومدى إنعكاسها على صحته النفسية وبالتالي على أداءه وعلى جودة عمله وعلى التنمية بصفة عامة فتكون النتائج سلبية في الواقع الإقتصادي، فالإغتراب الذي يحس به العامل داخل المصنع مع الآلات والماكنات الثقيلة أو داخل المكتب مع البيروقراطية هو شعور طبيعي نتيجة الإحساس بعدم الآمان والإطمئنان داخل بيئة لا يجد نفسه وسطها ولا يحس بالإنتماء لها.

لقد خرج الاستعمار من الحقول ومازال جاثما على العقول[1]، الأول احتلال مادي يمكن القضاء عليه لأنه خارج عن الذات، أما الاحتلال الثاني فهو احتلال معنوي غير ملموس، لكنه يمس ذوات الناس مما يصعب القضاء عليه ودحره، فالاحتلال لا ينتهي بالضرورة مع تحرير الحقول أي الأراضي بل تحرير العقول، حيث أن التنمية البشرية التي تبنتها الدولة الجزائرية تأثرت بالمبادئ النظرية التي تهتم بالهياكل قبل الإنسان، والتي عبر عنها اقتصاديون فرنسيون، ولا سيما اقتصاديو مدرسة "فرانسوا بيترو" الذي

[1] – مجلة رسالة الإسلام، 2009، ص 25، عبر الرابط: www.Islam door.Com

يرى أن الشروط التاريخية لتنمية أوروبا قامت على الدور المركزي للقطاع الصناعي في القرن19، لكن لماذا استنساخ نفس النموذج في الجزائر ؟

يذهب المدخل البشري في تحليل أداء المنظمات إلى اعتبارها نظم إنسانية ناتجة عن المركبات البيئية المتعددة في المجتمع من القيم المشتركة، اللغة، العادات والتقاليد والتنشئة الوطنية وغيرها من المركبات التي تؤثر على "الآمان" أي على الحالة المعنوية للموظف من جهة والحياة التنظيمية من جهة ثانية [1]، فيحدث عدم انسجام بين الفرد والثقافة، الفرد والبيئة، الفرد والتنمية، وهو ما عكسه واقع الإدارة الجزائرية التي لا تعبر عن البيئة السوسيولوجية كون هذه الأخيرة تعتبر تحديا حقيقيا للتنمية.

يعرف لتوين وستيرنجر المناخ التنظيمي بأنه "مجموعة الخصائص التي تميز بيئة العمل في المنظمة والمدركة بصورة مباشرة من الأفراد الذين يعملون في هذه البيئة والتي لها انعكاس أو تأثير على دوافعهم وسلوكهم"[2].

من هذا المنظور الحضاري يعتبر التغريب تيار فكري ذو أبعاد سياسية، اجتماعية، ثقافية وفنية، يرمى صبغ حياة الأمم عامة والمسلمين خاصة بالأسلوب الغربي، وذلك بهدف إلغاء شخصيتهم المستقلة وخصائصهم المنفردة وجعلهم في مجال التبعية الكاملة للحضارة الغربية[3].

لقد استطاعت حركة التغريب أن تتغلغل في كل البلاد الإسلامية بما فيها الجزائر خاصة مع نهاية القرن 18 ومطلع القرن 19، كان ذلك في سياق مفاهيم معينة كالتحديث والتطور والعلمانية وغيرها ولكن ما يهمنا تحديدا هل يمثل التغريب بالنسبة لنا نمط إنتاج أم نموذج تنمية يطبق ويتبع في كل مكان وزمان ؟

إن عملية إعادة إنتاج نماذج معينة مفروضة على دول العالم الثالث دون تهيئة تاريخية، ليس لها من الروابط إلا القليل مع الوسط الطبيعي والثقافي والفكري تجعل الغرب يتحول من بديل وحيد للتنمية بمفهوم "روبرت لين" إلى مشكلة هيكلية

[1] – فريد النجار، تكنولوجيا الإدارة المعاصرة في ظل العولمة، (الإسكندرية مصر: الدار الجامعية، 2005)، ص 407.

[2] – عيسى قبقوب، «المناخ التنظيمي وعلاقته بأداء العاملين»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر (العدد 14، جوان 2008،) ص 163.

[3] – محمد دحماني، تغريب العالم الثالث: الخرافات والحقائق، ترجمة دمري أحمد، (الجزائر: 1985)، ص 01.

وإيديولوجية وأمنية ونفسية بما يعيق التنظيم الاجتماعي[1]، السياسي والإداري والإقتصادي ومما يجعلنا في الأخير نتسائل:

– هل أنه من العبث أن نصطنع لأنفسنا إيديولوجية نبني عليها تخطيط المستقبل؟ بما أن المستقبل هو الأمان الذاتي والوجودي للمجتمع وللدولة [2].

إن المشكل الأساسي المطروح أمام العالم الثالث هو معرفة ما إذا يجب عليه إتباع البلدان الغربية في التنمية على عيوبها وإعادة إنتاج نفس المنهج في الإنتاج والاستهلاك والتنظيم أو نقد هذه المناهج نقدا جديا والخروج بقاعدة تنموية جديدة أكثر تلاؤما مع القدرات والمتطلبات القيمية والبيئة المحلية لامجرد الإرتكان للتوجه الإنتشاري كما يسميه " كارل دوتش ودانيال ليرنر" والذي يقضي بضرورة أن تشهد الدول الضعيفة عمليات تغيير إجتماعي عبر نقل مقومات التنمية المادية واللامادية إلى تلك المجتمعات[3]، وهو ما يحقق الأمان الإقتصادي والتنموي للأجيال الحالية والقادمة.

2- الأمان والتنمية ؟:

تعرف التنمية بانها التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الإجتماعية والإقتصادية التي تتم من خلال إيديولوجية معينة، لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الإنتقال من حالة غير مرغوب فيها لحالة مرغوب الوصول إليها.

إن الغاية من أي سياسة تنموية هو تحقيق النمو للمجتمع والرفاهية وتأمين السعادة للأفراد من خلال حل مشكلات الشعب وتحسين ظروف أفراده، فأي تنمية تريد أن تكون ناجحة عليها أن تتضمن بذل الجهود للوصول لحالة نفسية وحياتية مريحة يشعر عبرها الناس بالأمان في رزقهم والرضا عن عملهم والتفاؤل بمستقبلهم وهي كلها مؤشرات إيجابية للإستقرار النفسي والمجتمعي الذي تبنى عليه مستويات عالية للرفاهية والرخاء.

في المقابل يعتبر العلاج بالصدمة والذي يتجسد في القرارات ذات الطابع المفاجئ مؤثرا سلبيا على المزاج العام لأنها تكون غير متوقعة وغير مبرمجة بصفة عامة، وتنعكس على شعور الرأي العام بالآمان وتنتج ردود فعل سلبية في وسط بيئة تصبح بيئة طاردة

[1] – محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص 56.

[2] – عبد الله شريط: المشكلة الايدولوجية وقضايا التنمية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981)، ص 24.

[3] – أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الانسان: نظرة اجتماعية، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الجديد)، 2006، ص 47.

للسياسات العامة وغير قابلة بمخرجاتها، فتفشل عملية التحول من حالة إلى حالة أفضل ويحدث العكس لأن الفعل التطوري المفروض حدوثه إثر أي خطة تنموية في الواقع لا يحدث بالشكل المطلوب بإتجاه إستقرار الأفراد وإستمرار المؤسسات بل يحدث في إتجاه القلق والتوتر والحزن وغيرها من القيم السلبية التي تنتشر في العديد من المجتمعات السائرة في طريق النمو، أين تسعى حكوماتها لإرضاء الخارج في صورة منظمات مالية أو هيئات سياسية كأولوية قبل الجبهة الداخلية التي تبقى معزولة وهشة وبعيدة عن صناعة القرار بالمعنى الإستراتيجي.

إن أي برامج للتطوير والتنمية يجب أن تتمحور حول الإنسان والسعادة من خلال إعادة نشر معايير الخير والفرح والنشاط داخل المجتمع وإكتشاف مصادر الإبداع بين أفراده نحو بلوغ جودة الحياة بشرط رفع الروح المعنوية للرأي العام لكي تكون هناك قابلية للتنمية الشاملة.

إن ظهور أجهزة الإدارة العامة التي تمثل أدوات تنفيذ خطط ورؤى الحاكم عبر التاريخ لم تكن وليدة الصدفة أو الارتجال، ولكنها كانت دوما تعبيرا عن حاجة المجتمعات البشرية رغم اختلاف حضاراتها ومراحل تطورها، وأي إرادة سياسية تعمل أو تريد العمل خارج هذه الحقيقة التاريخية سيكون مآلها الفشل وهو ما يحدث على مستوى أداء الحكومات الذي لا يرقى في دول الجنوب لأحلام وآمال وأهداف الشعوب وهو ما نلحظه في الدول المابعد كولونيالية والتي قدمت لشعوبها نماذج مستوردة في الإصلاح أعادت من خلالها إنتاج نفس البنى والهياكل الموروثة عن النسق الإستعماري القديم في الخدمة العمومية والخطاب السياسي والتنمية بصفة عامة دون قطيعة حقيقية مع الماضي بصوره وأنماطه السلبية، ومن هنا لم يتحقق مفهوم الآمان بالشكل المطلوب بل تحققت مفاهيم آخرى كالأمان والخوف وعدم الثقة والتحايل والإشاعة وغيرها من الإنعكاسات السلبية.

لقد أدت منهجية الأجهزة الحكومية في إعداد السياسة العامة وفي ظل رأسمالية الدولة إلى بروز طبقة تكنو- بيروقراطية في البلاد أثرت على عملية التحول البنيوي الذي حصل بعد استرجاع السيادة الوطنية[1]، والذي لم يتم في إطار مرجعي يمثل قاعدة إجماع مقبولة لبلورة نماذج إدارية بناءة وأنماط خدمة عمومية إيجابية، فإذا كانت الإدارة العامة هي المخططة والموجهة والمنفذة والمرافقة للعملية التنموية فلزاما عليها

[1] - فايز حسين: سيكولوجيا الإدارة العامة (القاهرة – مصر: دارالكتاب، 2008)، ص 57.

أن تولي أهمية معتبرة لمقومات شخصية الإنسان لأن تجاهلها أو إهمالها من الأمور التي أفقدت تجارب الدول النامية الشرط الأساسي للنجاح[1].

لقد طرح عالم الاجتماع التركي "علي كازانجكيي " سؤالا آخر ذا صلة لكنه أكثر أهمية عندما قال: "لماذا تسعى التكوينات غير الأوروبية التي لا تمر بظروف إجتماعية مماثلة للمجتمعات الأوربية إلى خلق الدولة الحديثة بدلا أن تبحث عن أنماط خاصة للدولة مستوحاة من خبرتها التاريخية الخاصة"؟

إن التجارب التنموية العالم ثالثية تمت بعيدا عن الإنسان وضمن ضغوطات تاريخية وسياسية معقدة لم تساهم في بلورة منظومة حضارية أصيلة تشعر الفرد بالأمان وتحسه بالإطمئنان لحاله ولمستقبله، ذلك أن الإنتماء كعنصر هام لم يتحقق لدى الأفراد تجاه المؤسسات أو المشاريع والخطط وحتى الخطابات التي توجه إليهم والتي لم تكن واضحة وحاسمة ومرضية بالنسبة للمجتمع فدخلت عوامل الشك والحذر تجاه القرارات والعمليات الرسمية نتيجة تذبذب الرؤية ومركزيتها، مما يجعل مصيرها الإهمال أو المقاومة من طرف المواطن فلا هي تعبر عنه ولا هي تفهمه ولا هي تريحه أو تنمي فيه الشعور بأنه جزء من التنمية، فيطور نفسه ويزيد من طاقته الإيجابية ويتنبأ بتفاؤل للغد ويرضى عن الوضع العام ومنه يخطط لإنفاقه وينظم مدخوله ويضبط حاجياته ويوزع إمكانياته المادية والمعنوية بشكل دقيق يجعله مطمئن للأسعار وللأخبار وآمن للتقلبات والأحداث القادمة لأنه ذاتيا يشعر بنوع من الحماية له ولأسرته ولمجتمعه من المجهول وبالتالي يركز على عمله وآداءه وإنتاجه وآفاقه دون تردد وتخبط وفوضى، وحتى يتحقق ذلك لابد أن يأمن الإنسان على نفسه ذلك ما تعرضت له الكثير من الدراسات في إطار البحث في جدلية الأمن والتنمية[2]. يبدو عموما أن معرفة الأساليب السياسة في الدول النامية هي معرفة بدائية مبعثرة، إلا انه بالرغم من ذلك، وعلى أساس من المعلومات المتوافرة عن خبرات الدول النامية فإنه يمكن تحديد بعض المظاهر الرئيسية للسياسة التي تحكم عملية التنمية ومن هذه المظاهر ما يلي:

- الإيمان بالإيديولوجية تنموية كمصدر للأهداف السياسة الأساسية.
- الاعتماد على درجة كبيرة على القطاع السياسي لتحقيق الأهداف المرجوة في المجتمع.

---

[1] – عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد والمجتمع والسياسة، (القاهرة– مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع 2004)، ص 155.

[2] – ماجد هديب، "الأمن والتنمية: أولويات وتحديات"، على الرابط: *http//maannews.net/content*

– عدم الاستقرار السياسي.

– قيادة نخبة عصرية يصاحبها هوة سياسية بين الحاكمين والمحكومين.

– عدم وجود توازن في نمو المؤسسات السياسة وتميز البيروقراطية من بين هذه المؤسسات بالنضوج.

بهذا المعنى يبدو أن عملية توطين التنمية بالأدبيات والآليات الغربية تصطدم بإشكاليات ذهنية وسلوكية وبنيوية معقدة، فتكون النتيجة أننا نكون أمام واقع تنموي "غريب" عن المجتمع بمعنى القيم والمعايير، وذلك إلى درجة عدم تجاوب الأفراد المعنيين بقضايا التنمية المختلفة رغم أنها تمسهم بشكل مباشر في يومياتهم ومستقبلهم ويرفضون الإستجابة لها على غرار قضية تلقيح الأطفال والتي لقت عزوفا من طرف نسبة كبيرة من فئات المجتمع التي ترى نفسها مهددة رمزيا ومعنويا وليست محمية أو مؤمنة بشكل حقيقي.

في هذا الباب يحيلنا منهج البيئة في الإدارة إلى كتابات جون جوس الذي اعتمد على أعمال علماء الاجتماع خلال العشرينيات من القرن الماضي والذين كانوا يبحثون في علاقة الحياة الإنسانية بالبيئة المحيطة، ومثل هذا المنهج على حد تعبيره يبدأ من عناصر المكان، المناخ، الموقع، ومن السكان من حيث عددهم وأعمارهم، والمعرفة، وبالطرق التكنولوجية، الاجتماعية، والطبيعية التي بواسطتها يحصلون على معيشتهم من المكان الذين يعيشون فيه ومن علاقاتهم مع بعض[1].

لذا تحدد الاعتبارات البيئية ديناميكيات التغيرات الإدارية والاجتماعية التي تجري فيها التفاعلات النفسية والثقافية والذهنية المختلفة والتي تنتج نموذجا ناجحا أو فاشلا ينتمي له الأفراد أو لا، وهو التحدي الحقيقي الذي تواجهه الدول النامية خاصة مع تأثير العولمة ككتلة قيم وأفكار تعيد بناء هوية الأمم وفق منطلقات لغوية وسلوكية وفكرية وحياتية عابرة للحدود وللمجتمعات وللبيروقراطيات، وتشكل من هذا المنظور هندسة دخيلة على الكيانات الإجتماعية والإدارية التقليدية.

3- تحدي العولمة والأمان:

مما لا شك فيه أن دراسة ذلك التغير الكلي الذي اصاب عمليات التنمية على مختلف مستوياتها وعلى صعوبته يمكن إيجازه في عدة فئات من المجالات، أحدها خاص بالفاعلين والثاني خاص بالقضايا أو الموضوعات محل التغيير والثالث خاص بالقوى

[1] – مالك ابن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، (بيروت–لبنان: دار الشروق، 1970)، ص 72.

والعوامل المؤثرة على القضايا وعلى الفاعلين ومن تم على أنماط التفاعلات، وكلا الفئتين الثانية والثالثة إنما تتصل بأبعاد مادية (اقتصادية، بيئية،مؤسساتية) أو غير مادية (نفسية وسلوكية) [1].

وعلى صعيد أخر يمكن تحديد أربع عمليات فرعية تتبلور من خلالها العولمة في أبعادها التالية: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وهذه العمليات هي: الاتصالات ذات المسارين التي سيرتها التكنولوجيا الجديدة على نحو دفع بالتحولات العالمية التي تتجاوز الحدود المحلية، والاتصالات أحادية الاتجاه من خلال الكتابة لنشر الأفكار والمفاهيم والرموز من حيث أن المعرفة السائدة ليست حقيقية بقدر ما هي مفاهيمية. الانتشار الحادث من خلال المحاكاة التي تسيرها سبل عديدة تسهل الإلمام بسلوكيات المجتمعات الأخرى بحيث يبدأ التقليد سواء بوعي أو بدون وعي.و أخيرا هناك التماثل المرئي والذي لا ينبع من الاتصال بالآخرين أو بالتعامل معهم أو محاكاتهم والذي يولد آثار تشابهية، ولكن ينبع من فرض القادة لهذا النوع من التشابهات على المجتمع المحلي والانتشار السريع لنظم اقتصاد السوق يضرب مثالا جيدا على هذا التشابه الناجم عن العملية الرابعة[2].

فالعولمة ترتبط بفضاءات شبكية ما فوق وطنية متعددة تفكك الوظائف التنموية للإدارة التقليدية أمام طبيعة النظام الحكومي العالمي الذي يحاول أن يعكس توازنات سياسية، بيئية وتنظيمية للدول داخل نطاق اختصاص غير محدود مما ينعكس سلبيا على أدبيات التنمية ومفرداتها المتوارثة منذ منتصف القرن 20 الماضي بل ويجعلنا نتحدث عن ما بعد التنمية في الدول المتخلفة التي تعاني هشاشة في النسق التعليمي والهوياتي نتيجة تأثير المركزية الأوروبية والتي تشكلت في القرن 19 وبقيت أثارها البنيوية حتى الآن، وهو المعطى الذي أثر على الإنسان في هذه الدول وجعله لا يتفاعل مع مخرجات الإدارة بالشكل المطلوب.

من مضامين ذلك، ما قاله الفيلسوف "أرنولد توينبي" حول جوهر الحضارة عندما اختصرها في مقولتي التحدي والاستجابة، وبين التحدي والإستجابة يوجد الفرد باحثا عن ما يجعله يضمن قوته وعلاجه وتقاعده وأمنه أي ما يضمن أمانه في نهاية المطاف.

[1] – أحمد يوسف أحمد، الوطن العربي والتغيرات العالمية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية)، 1991.

[2] – محمد السيد سليم، "العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامي للتعامل معها"، السياسة الدولية، عدد 151، أفريل 2003، ص 8.

إن ما يقوم به الفرد الجزائري في رحلة البحث هذه لا يخرج عن منظور "مالك بن نبي" في عملية تكديس الأشياء[1]، نتيجة النظرة "الشيئية" للواقع دون فعالية في تغيير أو تطوير تلك الأشياء الواردة إليه عكس الفرد الياباني الايجابي في المحاكاة ومنها الإبداع وصناعة التنمية التي تنبع من ذاته، ولهذا يشعر بالأمان في عمله ومحيطه الإجتماعي وفي قرارة نفسه بشكل طبيعي للغاية وبتحقق لدى المواطن حالة نفسية جيدة تضعه في أريحية كبيرة لأنه يجد ذاته ضمنها ويشارك فيها ويحل مشاكله من خلالها لأنها تكون في هذه الحالة سياسة أصيلة نابعة من الداخل وليس من الخارج , فيحتمي بها المواطن وفي إطارها يلبي حاجياته

بسلاسة لأن هويته موجودة ومنسجمة مع برامج الحكومة في التربية والتعليم والصحة والسكن، وشخصيته وكيانه وأمنه الغذائي والإقتصادي واللغوي والبيئي والإنساني محقق بشكل شامل.

إن البعد السيكولوجي في إدارة التنمية شرط هام لنجاحها بالإهتمام والإعتناء خاصة بالصحة النفسية للمواطن حتى لا تتأثر سلبيا وذلك بجعله يحس نسبيا ب:

1- استقلاله الخاص.

2- احترامه الذاتي.

فهو يشعر بأنه عضو يساهم في النشاط التنموي إذا شعر بما يلي:

1- أن منهجية التعامل معه عقلياً واجتماعياً وروحاً حتى تحقق المنظمة أهدافها تتم بصورة شاملة.

2 - أنه ليس مجرد قطع شطرنج بين أيدي الأجهزة الإدارية يحركونها كيفما شاؤوا، بحيث إنه عضو ذو أهمية في نجاح السياسة العامة وهي تعتمد عليه في استمرارها ونجاحها، ويثق فيها ويطمئن لمكوناتها ومقوماتها النابعة من شخصيته وبيئته بما يجعله قادرا على تحمل المسؤولية.

جوهر القضية إذن هو تأمين تنمية شاملة ومعنوية للفرد قبل التنمية المادية حتى يشعر بالآمان تجاه ما يقدم له من خدمات عمومية ,فتجده يتبنى العمل والقيم الإيجابية بشكل فكري وعملي يمازج في تكامل عضوي بين مقومات الأصالة والمعاصرة بالقدر الذي يحقق التأمل في التراث لإحياء صور متجددة من المفاهيم والمؤسسات ذات

[1] – مالك بن نبي، مرجع سابق، ص 125.

الفعالية النابعة من مقوماتنا ومكوناتنا الحضارية بالدرجة ذاتها التي يؤمن فيها الانتقاء الذكي للتجارب الإنسانية المعاصرة[1].

إن هذه الإستراتجية متى تحققت تحفزنا للاستنباط من التراث والبناء عليه لموجهة تحديات المستقبل المعقدة حتى لا ينمو الفرد في نسق أزماتي يكون فيه في قطيعة مع المؤسسات لرسمية وبرامجها التنموية بما يشوه آداءه ويذبذب عمله ويصدمه في حياته ويوقف تطوره في بيئة طبيعية، وهذا هو الرهان الإستراتيجي للدول النامية في القرن21.

يجب أن يكون هدف التنمية هو الإنسان خارج إطار الصراع مع الذات ومع الآخر والتناقضات التي تميز مضمون السياسات العامة بالنسبة للمواطن في الدول النامية نتيجة:

1- سوء إدارة العمليات التوزيعية للثروة.

2-عدم شفافية آليات تنظيم الحاجيات.

3- العيوب الواضحة في تقسيم الموارد بين مستويات المجتمع.

مما ينتج تشوهات في نفسية الأفراد واضطرابات في سلوكهم السياسي والمجتمعي والتنموي وتفاعلات سلبية مع البيئة بمعناها الشامل.

الخاتمة:

يتوجب على إداريي التنمية والمسؤولين على الإقتصاد الوطني لكي تنجح الجهود المبذولة أن يكون لديهم الإلمام الكامل بمفهوم التنمية، مع ضرورة ربط الطموحات بالواقع والقدرات المحلية، حتى تكون الأهداف المرسومة قابلة للتنفيذ والتطبيق بأريحية وشفافية تعود بالنفع على كل قطاعات المجتمع، وهذا الاستيعاب يعني الاستعداد والتوجه الذهني لدى هؤلاء نحو أبعاد التنمية وتحدياتها الإنسانية والسيكولوجية والذاتية لكي يكون هذا التوجه والاستعداد مرتكزا على قناعة ذاتية ناتجة عن إدارة جادة وصادقة تسهل الوصول إلى مستويات تنموية معقولة تحقق للمواطن الإستقرار النفسي والشعور بالآمان داخله وهو شرط أساسي للتقدم والإزدهارالشامل.

[1] – فيريل هيدي ، الإدارة العامة: منظور مقارن ، ترجمة: محمد قاسم القريوتي، (ب س ط)، ص 112.

قائمة المراجع:

1- القرآن الكريم .

2- مجلة رسالة الإسلام، 2009، *www.Islam door.Com*.

3 - فريد النجار، تكنولوجيا الإدارة المعاصرة في ظل العولمة، (الإسكندرية مصر: الدار الجامعية، 2005).

4 - عيسى قبقوب، «المناخ التنظيمي وعلاقته بأداء العاملين»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر (العدد 14، جوان 2008)

5 -محمد دحماني، ترجمة دمري أحمد، تغريب العالم الثالث، الخرافات والحقائق، الجزائر: 1985.

6 -محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

7 - عبد الله شريط: المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.

8 - فايز حسين: سيكولوجيا الإدارة العامة (القاهرة –مصر: دارالكتاب، 2008).

9 - عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد والمجتمع والسياسة، (القاهرة- مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع 2004).

10- مالك ابن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، (بيروت-لبنان: دار الشروق، 1970).

11- فيريل هيدي ، الإدارة العامة: منظور مقارن ، تر: محمد قاسم القريوتي (ب س ط).

12- أبوالحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الانسان: نظرة اجتماعية، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الجديد)، 2006.

13- محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، ط1، الرياض: المملكة العربية السعودية، 2011.

14- عبد الحق الصنايبي، "التنمية والأمن والديمقراطية مفاتيح بيئة مستقرة"، على الرابط:
m.hespress.com://http

15- ماجد هديب، "الأمن والتنمية: أولويات وتحديات"، على الرابط: *http//maannews.net/content*

16- أحمد يوسف أحمد، الوطن العربي والتغيرات العالمية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية)، 1991.

17- محمد السيد سليم، "العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامي للتعامل معها"، السياسة الدولية، عدد 151، أفريل 2003.